مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9735

الاثنين، 30 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جبوغار/السيد بونيكفار	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من جامايكا وكينيا وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/695 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إكوادور والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2751 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولاً، تنوه الولايات المتحدة بإكوادور، شريكتنا في صياغة هذا القرار (القرار 2751 (2024))، وتعرب عن تقديرها لها. وأشكرهم على قيادتهم وشراكتهم. كما نعرب عن بالغ امتناننا لكينيا. فلولا تفاني كينيا وعزيمتها لما كنا هنا اليوم. أخيراً، أود أن أشيد بحكومة هايتي لإشراكها المجتمع الدولي للمساعدة في معالجة الوضع الأمني المتردي الذي يواجهه الشعب الهايتي.

إن تجديد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي بالإجماع اليوم يبعث برسالة قوية إلى شعب هايتي مفادها أن العالم يقف إلى جانبهم، ونحن لا نتردد في جهودنا للمساعدة في استعادة الأمن والاستقرار ووضع البلد على طريق السلام والازدهار. كما يستند تصويت اليوم بالإجماع على الإعلان الأخير عن قوائم جزاءات جديدة للأمم المتحدة، ونشجع لجنة الجزاءات المتعلقة بهايتي على اتخاذ المزيد من الخطوات لمحاسبة المسؤولين عن تأجيج عنف العصابات.

وبالإضافة إلى ذلك، نشكر شركاءنا في الجماعة الكاريبية وخارجها على تعهداتهم السخية بتقديم الأفراد والمعدات والمساهمات المالية للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. فبفضل هذا الدعم، شهدنا إحراز البعثة تقدماً ملموساً، ولكن لا يزال أمامنا عمل كبير. ويجب أن نبقى ملتزمين من أجل تسخير الزخم الحالي لمواصلة التصدي لعنف العصابات وإعادة الإحساس بالأمان. هناك حاجة ماسة إلى مساهمات مالية إضافية لدعم البعثة على المدى القريب، ونحن نحث الجهات المانحة الأخرى بقوة على النظر في تقديم مساهمات.

وبينما نعمل على تعزيز البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي الآن، يجب علينا أيضاً أن نستجيب لدعوات واضحة من الحكومة الهايتية لضمان استدامة الجهود على المدى الطويل. وكما قال الرئيس لوبلان الابن أمام الجمعية العامة، فإن تحويل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة سيضمن تمويلاً أكثر استقراراً ويوسع قدرات البعثة. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لتلبية نداء هايتي. ونود أن نحث أولئك الذين أعربوا عن شكوكهم في هذا الصدد على إعطاء القيمة المناسبة لوجهة نظر وموافقة الحكومة المضيفة، ممثلة الشعب الهايتي. كما أننا نشارك هايتي وجهة نظرها بأنه يجب علينا أن نتذكر الماضي لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء في المستقبل. هذه فرصة، فرصة لتصحيح أخطاء الماضي واستعادة صورة البعثات الدولية في هايتي.

للمرة الأولى منذ سنوات، أصبح لدى هايتي أخيراً طريق للاستقرار السياسي. وباتخاذ هذا القرار اليوم، يكون المجلس قد ساعد هايتي على مواصلة إعادة إرساء الأمن وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. لذلك فلنعمل معاً للبناء على التقدم الذي أحرزته البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. ولنتبنَّ نهجاً جديداً يحافظ عليه. ولنحمِ الفرصة الهشة ولكن الملهمة لبناء مستقبل أفضل للشعب الهايتي. ونحن نتطلع إلى استمرار مداولات المجلس بشأن هذه المسألة في الأشهر القادمة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ بدوري وفد الولايات المتحدة الذي لم يكن هذا القرار (القرار 2751 (2024)) ليرى النور لولا قيادته. وأعرب عن امتناني لالتزامه بالسلام في هايتي.

أرحب باتخاذ القرار 2751 (2024) بالإجماع بعدما قدمته إكوادور والولايات المتحدة. ويشكل إذن مجلس الأمن بنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني حتى تشرين الأول/أكتوبر 2025 خطوة بالغة الأهمية في دعم الشعب الهايتي ويمكننا الانطلاق منها للعمل على تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء انتخابات حرة وشفافة.

إن قيادة كينيا للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني وكذلك الدعم الذي يحظى به نشرها في المنطقة، ولا سيما من الجماعة الكاريبية، جديران بالثناء حيث ساعدت في غضون ثلاثة أشهر فقط على البدء في استعادة الأمل لدى قوات الأمن الهايتية في إمكانية استعادتها السيطرة على الأراضي الخاضعة لنفوذ العصابات الإجرامية التي روعت البلد لفترة طويلة جداً.

ويمثل القرار 2751 (2024) مكملاً ضرورياً للقرار 2699 (2023) وأحكامه القوية المتعلقة بحقوق الإنسان والعنف الجنسي ومنع نشوب النزاعات والمساءلة وحماية الطفل. وتكمن أهميته أيضاً في بعثه رسالة إلى المجتمع الدولي تدعوه إلى عدم التخلي عن الشعب الهايتي وتشجيع المزيد من التبرعات والدعم الطوعي للبعثة.

ومثلما كان الإذن للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني ضرورياً لاستعادة السلام والأمن في هايتي، يجب أن يبدأ جميع أصحاب المصلحة في النظر في استراتيجية خروج البعثة وتحولها، بما في ذلك عملية حفظ السلام، فعدم القيام بذلك سيكون عملاً غير مسؤول.

ولا تزال هايتي تواجه أزمة طال أمدها وتفاقمت بسبب أنشطة العصابات الإجرامية وهجماتها العنيفة والعشوائية. وما فتئ السكان المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، يتأثرون بذلك العنف على نحو غير متناسب. وكما ذكرنا في المجلس قبل عام عندما اتُّخذ القرار 2699 (2023) (انظر S/PV.9430)، فإن الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني ضروري ولكنه لا يمثل حلاً سحرياً في حد ذاته.

يعيد اتخاذ هذا القرار التأكيد على التزام إكوادور القوي تجاه الشعب الهايتي والبحث عن حلول مستدامة تعالج الأسباب الهيكلية للعنف. ويستمد الالتزام الذي قطعناه في كانون الثاني/يناير 2023 في المجلس أصوله من تاريخ التآخي بين شعوبنا وسيستمر حتى اليوم الذي يجد فيه الشعب الهايتي طريقه الذي يوصله إلى السلام والتنمية المستدامين.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قرار تمديد الإذن الممنوح للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي (القرار 2751 (2024)) لسنة واحدة. ومنذ اتخاذ المجلس للقرار 2699 (2023) في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ما فتئ المجتمع الدولي يعمل بهمّة على تعزيز النشر المبكر للبعثة حتى تتمكن من أداء دورها في تحقيق استقرار الحالة. وبعد جولات عديدة من المشاورات بين هايتي وكينيا، جرى التوقيع أخيراً على اتفاقية ثنائية بشأن ترتيبات النشر في آذار/مارس 2024، مما مكن البعثة من بدء انتشارها.

وقد نشرت البعثة في الوقت الحالي أكثر من 400 فرد وأحرزت بعض التقدم في مكافحة عنف العصابات بتنفيذ عمليات متعددة. كما أن عمليات النشر اللاحقة قيد التنفيذ. وتأمل الصين أن تعجّل البعثة

في انتشارها الكامل وتساعد الشرطة الهايتية على تعزيز قدرتها على مكافحة عنف العصابات وتعزيز حماية المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس وغيرها من المرافق المدنية، فضلاً عن حماية المدنيين، وذلك للقيام بدور أكبر في تحسين الحالة الأمنية في هايتي.

ونلاحظ أن البعثة لا تزال تعاني من فجوة تمويلية كبيرة نسبياً وأن جزءاً كبيراً من الأموال المتعهَّد بها لم يُحصّل بعد. وتدعو الصين البلدان المساهمة المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بأسرع ما يمكن وتزويد البعثة بموارد مالية مستقرة. وندعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في تعزيز تعبئة الأموال وإدارتها واستخدامها من أجل الاضطلاع بدوره الواجب في ضمان التشغيل الفعال للبعثة.

وقد اقترح بعض الأعضاء، في مشاورات سابقة، التشجيع على تحويل البعثة إلى إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أرسلت الأمم المتحدة عدة عمليات لحفظ السلام إلى هايتي، إلا أن النتائج لم تكن مُرضية قط والدروس المستفادة كانت عميقة للغاية. ونعتقد أن من الضروري أن يُنفَّذ القرار 2699 (2023) وأن يتحقق دور البعثة فعلياً. ولن تؤدي مناقشة الخيارات الأخرى الآن إلا إلى عرقلة تنفيذ ولاية البعثة. وفي نهاية المطاف، فإن عمليات حفظ السلام ليست حلاً سحرياً، ناهيكم عن كونها خطة احتياطية. والأكثر من ذلك أن ظروف نشر عمليات حفظ السلام غير مواتية في هايتي في الوقت الراهن.

لا تزال هايتي غارقة منذ فترة طويلة في أزمات متعددة. ومن الصعب أن يكون لأي دعم خارجي أثر دائم في غياب حكومة شرعية وفعالة وخاضعة للمساءلة. ونأمل أن تعطي الأحزاب والفصائل في هايتي الأولوية لمصالح الشعب وأن تتوصل إلى جدول زمني وخريطة طريق لإجراء انتخابات موثوقة وقابلة للتنفيذ في أقرب وقت ممكن، وذلك من أجل تعزيز عملية سياسية يقودها الهايتيون ويملكون زمامها على نحو فعال. وفي الوقت نفسه، لن يفلح أي قدر من الدعم الخارجي في إضفاء تحسن جوهري على الحالة الأمنية في هايتي إذا استمر تدفق الأسلحة والذخائر غير المشروعة إلى البلد. ونحث البلدان المعنية على تعزيز الرقابة على الأسلحة والذخائر بفعالية ونتطلع إلى اتخاذ المجلس تدابير أقوى عند مناقشته تمديد نظام الجزاءات بخصوص هايتي الشهر المقبل.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتت جمهورية كوريا مؤيدة للقرار الذي قدمته الولايات المتحدة وإكوادور (القرار 2751 (2024))، مؤكدة من جديد التزامنا تجاه شعب هايتي ودعمنا للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لاستعادة الأمن العام، وبالتالي النهوض بعملية سياسية يقودها الهايتيون ويملكون زمامها.

لا تزال الحالة في هايتي تطرح تحديات معقدة للاستقرار الوطني والأمن الإقليمي على السواء. ولا تزال أعمال العنف والأنشطة الإجرامية والنزوح الجماعي للشعب الهايتي تتطلب منا اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة. وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في التصدي لتلك التحديات، وهو تحديداً سبب إعطائنا الإذن بنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني قبل عام وتجديدنا ولايتها اليوم. لقد شهدنا تقدماً ملموساً في هايتي مع الانتشار الأولي للبعثة في حزيران/يونيه. وقدمت البعثة دعماً بالغ الأهمية للشرطة الوطنية الهايتية وأسهمت في تعزيز الأمن.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. لقد حان الوقت لكي نركز على ضمان استمرارية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني حتى تتمكن من العمل بفعالية برؤية طويلة الأجل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعرب جمهورية كوريا عن استعدادها لاستكشاف مختلف الخيارات مع أعضاء مجلس الأمن. ومع أن التزام الدول المشاركة في البعثة كان نموذجياً، فمن الواضح وجود حاجة إلى مزيد من التبرعات والدعم. وفي هذا الصدد، نظرت كوريا أيضاً في تقديم ما يلزم من تبرعات ودعم.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أشير إلى أننا في مرحلة حاسمة لمنع تفاقم الأزمة المتعددة الأوجه في هايتي. وللمضي قدماً، يجب أن نستجيب لنداء الشعب الهايتي وأن نتفهم احتياجاته وندعمه في تحديد مساره.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تضامننا مع شعب هايتي وإعادة التأكيد على دعمنا الثابت للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بدوري إكوادور والولايات المتحدة بوصفهما مشاركين في الصياغة على قيادة المجلس لتجديد هذه الولاية الهامة.

في البداية، أود أن أحيي شجاعة وجهود وتفاني الشرطة الوطنية الهايتية التي تكافح من أجل استعادة الحياة اليومية العادية للناس العاديين، وتأمين السلامة على أرض الواقع. كما نثني على البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني التي تساعدها في هذا المسعى.

لقد صوتت اليابان مؤيدة قرار تمديد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لأنه لا تزال هناك حاجة ماسة لتزويد هايتي بالدعم الدولي الفعال، كما طلبت الحكومة الهايتية، من أجل التصدي لاستمرار انعدام الأمن والتهديدات التي تشكلها العصابات. كما أكدت الحكومة الهايتية مجدداً على الحاجة إلى تأمين الموارد بشكل مستدام، بما في ذلك بدء المناقشات بشأن تحويل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ومع تلقي هذا الطلب، ينبغي لمجلس الأمن بدء النظر في الخيارات الممكنة.

عندما أذن المجلس بإنشاء البعثة ونشرها في العام الماضي، كان هدفها يرتكز بشكل راسخ على دعم الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك من خلال جهود بناء القدرات، مع الامتثال الصارم للقانون الدولي. الآن ومع استمرار ولاية البعثة، من الضروري أن تقوم البعثة ومجلس الأمن على حد سواء بتقييم أنشطة البعثة وعملياتها وشكلها بشكل مستمر من أجل ضمان فعاليتها واستدامتها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن تقدم قيادة البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني تقاريرها إلى مجلس الأمن وأن تضع استراتيجية، على النحو المطلوب في الفقرتين 18 و 20 من القرار 2699 (2023)، على التوالي.

ونعرب مرة أخرى عن خالص تقديرنا لكينيا وجامايكا والبلدان المساهمة الأخرى. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على توفير الأفراد والدعم المالي والمادي والخبرة للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني وأي جهود ذات صلة. وندعو كذلك إلى التنسيق الفعال بين الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة لإيجاد أوجه التآزر وتعظيم أثر مساهماتها.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على التزامنا الثابت، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، بدعم حكومة هايتي وشعبها في سعيهما لتحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً (مجموعة 3+1)، وهي الجزائر وموزامبيق وسيراليون وبلدي غيانا. وأود أن أنوه بحضور ممثلي هايتي وجامايكا وكينيا في هذه الجلسة.

ترحب المجموعة باتخاذ القرار 2751 (2024) بالإجماع، والذي يجدد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني حتى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2025. ونشكر إكوادور والولايات المتحدة على قيادتهما بوصفهما شريكين في عملية المفاوضات التشاورية، خاصة في خضم أسبوع حافل رفيع المستوى.

صوتت مجموعة 3+1 تأييداً للقرار 2751 (2024) لتأكيد دعمها الكامل لنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، واعترافاً منها بالدور الحاسم الذي من المفترض أن تقوم به في مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على استعادة الأمن والاستقرار في هايتي وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات. يجري هذا التجديد في مرحلة حاسمة من العملية الانتقالية في هايتي.

صحيح أننا توقعنا قبل عام أن نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني سيحدث بسرعة أكبر بكثير مما تحقق حتى الآن. لكن البعثة تمكنت على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، حتى في ظل ما تواجه من تحديات، من مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على تحقيق بعض النجاح في استعادة السيطرة على أحياء حيوية في بورت أو برنس. كما أدى وجودها في هايتي، إلى جانب التطورات الإيجابية على الجبهة السياسية، إلى خلق شعور بالأمل لدى الشعب الهايتي بأن الوضع قد يتحسن عاجلاً وليس آجلاً وأن البلد يمكن أن يعود إلى الحياة الطبيعية.

وترحب المجموعة بنشر أفراد من كينيا وجامايكا وبليز في البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني وتنتظر نشر المزيد من الأفراد من

البلدان المساهمة الأخرى. ونحث قيادة البعثة والحكومة الهايتية على إطلاع المجلس على التقدم الذي تحرزه البعثة والالتزام بدعم البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في تنفيذ ولايتها.

وندعو جميع الدول التي تعهدت بتقديم الدعم إلى الوفاء بتلك الوعود. كما نحث بقوة جميع الدول الأعضاء على زيادة دعم البعثة على وجه السرعة من خلال التمويل والمعدات واللوجستيات والأفراد والموارد الأخرى اللازمة. الواقع هو أنه حتى مع تمديد الولاية، لن يكون التنفيذ الكامل لها ممكناً دون زيادة سريعة وكبيرة في التمويل وأشكال الدعم الأخرى. ويجب أن ننظر في الوقت نفسه في توسيع نطاق الدعم الإنساني وغيره من أشكال الدعم الإنمائي الذي تحتاج إليه هايتي بشكل عاجل.

وترحب المجموعة بالقرار الذي اتخذته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) يوم الجمعة بفرض جزاءات على شخصين متورطين في أنشطة تهدد السلام والأمن والاستقرار في هايتي. ونعتقد أن ذلك دليل على التزام المجلس بالتصدي للعنف المرتكب ضد شعب هايتي، ونحن ملتزمون بتعزيز فعالية تدابير الجزاءات، بما في ذلك توسيع قائمة الإدراج وتنفيذ حظر الأسلحة.

في الختام، تكرر المجموعة التأكيد على دعمها الراسخ لشعب هايتي. ويحدونا الأمل في أن يشجع التقدم المحرز منذ نشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني وتجديد الولاية اليوم على تسريع وتيرة الدعم الذي من شأنه أن يسهل استعادة الأمن بنجاح في جميع أنحاء هايتي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن المملكة المتحدة، أود أن أشكر إكوادور والولايات المتحدة على قيادتهما لهذه المفاوضات.

يسرنا أننا صوتنا مؤيدين القرار الذي يمدد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. إن اعتماد التمديد بالإجماع علامة على أن المجلس يقف صفاً واحداً وراء ضرورة استمرار جهود الدعم الأمني لهايتي. يجب أن يكون الدعم مستداماً. ونكرر النداء الموجه من هايتي والشركاء الآخرين للنظر في خيارات تحويل البعثة. وتشيد المملكة المتحدة بقيادة كينيا وبدعم ودور الدول الأخرى، بما في ذلك جامايكا، في هذه البعثة، ونتطلع إلى مزيد من التحديثات بشأن التقدم الذي تحرزه البعثة في المستقبل.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار 2751 (2024) بالإجماع. يجدد هذا القرار ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي لمدة عام واحد. هذا الدعم ضروري لتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات في عام 2025. ما هو على المحك هو جعل عملية الانتقال تؤتي ثمارها. وأثني على التزام كينيا وغيرها من المساهمين بأفراد.

ساهمت فرنسا بشكل كامل في استعادة الأمن في هايتي. لقد كنا أول من ساهم في عام 2023 في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وقد أعلنا للتو عن تبرع إضافي بقيمة مليوني يورو. كما خصصنا حوالي مليوني يورو للمنظمة الدولية للفرنكوفونية لتوفير دورات في اللغة الفرنسية والكريول للأفراد غير الناطقين بالفرنسية الذين تم نشرهم في البلد. وتواصل فرنسا تقديم الدعم الثنائي إلى الشرطة الوطنية الهايتية، بمساعدات قيمتها مليونا يورو منذ عام 2023. كما نعمل مع شركائنا الأوروبيين لبدء تقديم دعم مالي من الاتحاد الأوروبي. وعلى الصعيد الإنساني، تواصل فرنسا تقديم الدعم للفئات السكانية الأضعف بما يزيد عن 14 مليون يورو هذا العام.

وتعمل فرنسا على ضمان أن يستخدم مجلس الأمن جميع الوسائل المتاحة له لمساعدة هايتي على العودة إلى الاستقرار. والجزاءات واحدة من تلك الأدوات. لقد دعونا إلى توسيع نطاقها لتشمل القادة السياسيين والاقتصاديين الذين يدعمون العصابات ويمولونها. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بموافقة المجلس على إضافة فردين إلى قائمة الجزاءات.

إن إجماع مجلس الأمن يوجه رسالة قوية إلى الشعب الهايتي. ويجب علينا استكشاف جميع الوسائل لضمان استمرار هذا الدعم. إن فرنسا على اقتناع بأن الأمم المتحدة، من خلال خبرتها الاستراتيجية

والتشغيلية ومن خلال الدعم اللوجستي الذي يمكن أن تقدمه، لها دور حاسم تضطلع به في دعم البعثة والاستجابة للأزمة المتعددة الأبعاد التي تواجهها هايتي حالياً.

أخيراً، علينا الاستجابة لطلب الحكومة الهايتية للنظر في إمكانية الانتقال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نشكر القائمين على صياغة مشروع القرار، إكوادور والولايات المتحدة، وكذلك أعضاء المجلس الآخرين على جهودهم للتوصل إلى قرار بالإجماع بتجديد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. يبعث ذلك القرار مجدداً برسالة تضامن قوية مع سكان هايتي، ملبياً دعوات متكررة لطلب المساعدة في حالة أزمة حرجة، تتجلى أيضاً في حالة إنسانية تثير القلق. ولا نزال نشدد على ضرورة احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان تحديداً، وجعلهما ركيزة أساسية لهذه البعثة إذا أُريد لها إنجاز تفويضها على الوجه الأمثل. ونرحب بالأهمية التي لا تزال تولى لحماية الأطفال والتصدي لأبعاد العنف الجنسي والجنساني.

إن التحديات المعقدة تستدعي استجابات سريعة التكيف. ولذلك يجب تنسيق هذه البعثة مع جهود الدعم الدولية الأخرى الجارية في الميدان، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وما زلنا ندعو إلى وضع آليات تنسيق فعالة لضمان سرعة تبادل المعلومات والاستفادة من التفاعل الإيجابي.

ختاماً، إن تجديد ولاية البعثة جزء من عملية نشر مستمرة. ونحيي قيادة كينيا والتزام الدول الأخرى بدعم البعثة. ونشيد بشكل خاص بمن سبقوا في عملية النشر، ونحث الآخرين على اللحاق بهم وحذو حذوهم. إن الشعب الهايتي يستحق العيش في سلام وأمن وازدهار. لنواصل العمل بلا كلل لدعم تطلعاته.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب مالطة باتخاذ القرار 2751 (2024) اليوم بالإجماع، الذي يجدد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. ونتوجه بالشكر إلى القائمين على الصياغة، إكوادور والولايات المتحدة، على جهودهما الدؤوبة خلال الأسابيع الماضية. يجب أن تمثل هذه البعثة طوق النجاة الذي يتوق إليه شعب هايتي بإلحاح لمساندة الشرطة الوطنية الهايتية في إرساء الأمن وتحقيق النظام والقانون وللتمكن من تنظيم انتخابات شاملة للجميع وحرة ونزيهة لإحياء النظام الديمقراطي في هايتي.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق حيال استمرار تعرض الأطفال للعنف الشديد. ولا تزال مسألة تجنيدهم من العصابات المسلحة تشكل مصدر قلق بالغ. ونشيد بقيادة كينيا للبعثة ونشر أول 400 فرد كيني في هايتي وكذلك وصول أفراد من جامايكا وبليز. كما نثني على جميع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم للبعثة ونأمل أن نرى توسعا في التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

ونشدد على أهمية أداء البعثة لمهامها بمستويات مثالية من السلوك والانضباط، وأن تعمل بشكل كامل وشفاف وفقاً للقانون الدولي وأن تنفذ جميع عناصر القرار 2699 (2023) وإجراءات الحماية المنصوص عليها فيه. شهدت هايتي خلال الأشهر الـ 12 الماضية تقدماً كبيراً على الصعيد السياسي. ومن الأهمية بمكان أن يتقدم المساران السياسي والأمني بالتوازي، وقرار اليوم بتجديد الولاية خطوة مهمة نحو تحقيق هذه الغاية. ويحدونا الأمل في أن تصبح البعثة مثالاً قوياً للتضامن الذي تمس حاجة هايتي إليه وتستحقه بشدة، مما يعيدها إلى مسارها نحو الديمقراطية والأمن والازدهار.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيداً لمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وإكوادور لتمديدٍ، دونما تغيير، لولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لمدة سنة واحدة.

وباتخاذ القرار بالإجماع، يبعث المجلس برسالة دعم لكينيا والبلدان الأخرى المساهمة بقوات في جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة المتردية في هايتي. لم يمضِ سوى ثلاثة أشهر على نشر البعثة في هايتي، ونحن على يقين من أنها ستتمكن، طوال ولايتها الجديدة، من تعزيز تواجدها وإنجاز غاياتها في التصدي للجريمة المنظمة في البلد. وإلى أن يتحقق ذلك، نعتقد أن من السابق لأوانه التخطيط لأي تغييرات في النشر الدولي.

ويبدو واضحاً أن دحر الجريمة لا يتأتى من خلال اللجوء إلى العنف وحده. يستدعي الأمر اتخاذ إجراءات صارمة وعاجلة لمكافحة تهريب الأسلحة الأمريكية التي أغرقت بها هايتي. ومن الأهمية بمكان أيضاً ضمان الاستقرار السياسي الداخلي لهايتي وإعادة البلد إلى المسار الدستوري من خلال تعزيز الحوار الشامل وإجراء الانتخابات الرئاسية. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس إعطاء الأولوية لهذين الهدفين على وجه الخصوص.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لسلوفينيا.

صوتت سلوفينيا مؤيدة القرار 2751 (2024) وترحب بتوافق الآراء الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن نصه. ويأتي هذا القرار، الذي يمدد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، في لحظة محورية لعملياتها في الميدان. وفي حين أن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال تثير القلق، فإن البعثة، التي تضم الآن أفراداً من ثلاث دول مختلفة، توفر تقدماً عملياتياً مهماً للشرطة الوطنية الهايتية. إن تمديد ولاية البعثة يمهد الطريق لتعزيز البعثة وتحقيقها للنتائج المنشودة التي يتوقعها شعب هايتي ويستحقها. وعليه فإننا نشجع على تقديم المزيد من التبرعات والدعم للبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، حيث إنها ضرورية لتسريع وتيرة انتشارها.

إن اتخاذ قرار اليوم بالإجماع ليس هدفاً نهائياً، بل هو معلم مهم يجب أن نبني عليه. ويجب أن تستمر جهود المجلس الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والوضع السياسي والأمني في هايتي باستخدام جميع الأدوات المتاحة لنا. وفي تلك العملية، ومع ضمان عدم تكرار أخطاء الماضي، نؤكد من جديد تضامننا الثابت مع شعب هايتي، الذي ستستمر مصالحه الفضلى في توجيهنا في أعمال المجلس.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود في مستهل كلمتي أن أنوه بالكفاءة الفائقة التي تميز بها العمل خلال فترة رئاسة سلوفينيا لمجلس الأمن. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص شكري لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على دعمها المستمر لهايتي وعلى التزامها بمساعدتها في التغلب على الأزمة الخطيرة متعددة الأبعاد التي تمر بها.

وقد تجلى هذا الدعم مرة أخرى اليوم من خلال التصويت بالإجماع تأييداً للقرار 2751 (2024)، الذي يجدد ولاية البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي لمدة عام. يُعد هذا برهاناً قوياً لا على تضامن المجتمع الدولي مع بلدي فحسب، بل على الوعي الجمعي للتحديات العميقة الكثيرة التي تعترض طريقه.

وقد مكّن القرار 2699 (2023)، الذي اتخذه المجلس في تشرين الأول/أكتوبر، من نشر البعثة، وأذن للدول الأعضاء بدعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية. وقد برهنت هذه العملية بقيادة كينيا على نجاعتها في عدة مجالات حيوية، خاصة من خلال استعادة الأمن في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة العصابات المسلحة من قبل. ونقدر ونشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان المساهمة بقوات ونظل ممتنين للغاية لالتزامها.

إلا أننا يجب أن نعترف، رغم إنشاء البعثة التي ساعدت بلا شك على تهدئة الأوضاع الأمنية إلى حد ما، بأن التحديات ما زالت جسيمة ومعقدة. لا ينفك عنف العصابات يفتك بتماسك المجتمع، وتتضاعف انتهاكات حقوق الإنسان، مما يدفع آلاف الأسر لتقع في غياهب المحن. إن انعدام الأمن يستشري فيكبل الاقتصاد ويقوض أركان المؤسسات ويبث الذعر في نفوس السكان.

ففي غضون النصف الأول من هذا العام، سجلت الأمم المتحدة 3 638 جريمة قتل، وتلك زيادة بنسبة 74 في المائة تقريبًا مقارنة بعام 2023. وعلى الرغم من حظر الأسلحة الذي فُرض في تشرين الأول/أكتوبر 2023، استمرت العصابات في شراء الأسلحة والذخائر على نحو غير مشروع. لذلك من الواضح أن البعثة في وضعها الحالي لا تزال تواجه قيوداً كبيرة. ولا يزال الدعم المالي والمادي، الذي تحتاج إليه البعثة حاجة ماسة، غير كافٍ. علاوة على ذلك، ما من شك في

أنه ينبغي تعزيز البعثة لكي تعمل بكامل طاقتها. وفي ذلك الصدد، لا يبدو أن تحويل البعثة إلى عملية لحفظ السلام في إطار ولاية الأمم المتحدة ضرورياً فحسب، بل إنه أمر ملح. ولن يضمن ذلك التحول تمويلاً أكثر استقراراً وحسب من خلال الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء، بل سيساعد كذلك على زيادة قدرة البعثة إلى مستوى يتناسب مع حجم التحديات الحالية في هايتي.

لذلك السبب، وبالنيابة عن حكومة هايتي، أكرر الدعوة الرسمية التي وجهها رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي، سعادة السيد إدغار لوبلان الابن، الذي دعا المجتمع الدولي في بيانه في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، إلى التفكير في تحويل البعثة إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ذلك النهج أمر بالغ الأهمية إذا ما أردنا الحفاظ على مكاسب البعثة وتعزيز الأمن الوطني وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل القريب.

إن من الواضح أن هايتي وحدها لا تستطيع التغلب على التحديات التي تواجهها. والحالة الراهنة نتيجة سنوات من عدم الاستقرار السياسي والاقتصاد المختنق وضعف الحوكمة وصعود الجماعات المسلحة التي تستغل نقاط الضعف الهيكلية للدولة الهايتية. وتظل عملية الانتقال السياسي في هايتي هشة، ولا تزال حالة عدم الاستقرار الأمني تحبط جهود البلد للتعافي. غير أننا نؤمن إيماناً راسخاً بقدرة الشعب الهايتي على التغلب على تلك التحديات، شريطة أن يواصل المجتمع الدولي دعمنا بنفس المستوى من التضامن وبنفس العزم، وقبل كل شيء، بالموارد الكافية لدعم عملية تحقيق الاستقرار. ومعاً يمكننا بناء هايتي أقوى وأكثر أمناً وازدهاراً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد لوكالي (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، السيد الرئيس، وأهنئ من خلالكم وفد سلوفينيا على القيادة المثالية لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر.

لقد أذن المجلس، في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023 استجابة لنداء من السلطات الهايتية وآخذاً في الحسبان توصية الأمين العام، بإنشاء بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في جهودها الرامية إلى التصدي لتهديد العصابات المسلحة الخطرة واستعادة الأمن (القرار 2699 (2023)). ويكون المجلس قد برهن على ثقته في البعثة، باتخاذه بالإجماع القرار 2751 (2024) الذي يأذن باستمرارها، لتنفيذ الولاية القوية التي تتناسب مع خطورة الحالة. والأهم من ذلك أنه بعث برسالة واضحة بصوت موحد إلى شعب هايتي مفادها أن المجتمع الدولي لا يتزعزع في دعمه لجهوده الثابتة لتحرير نفسه من قبضة العصابات الإجرامية. وقد أكد المجلس، باتخاذه تلك الإجراءات، على تصميمه على استعادة كرامة النساء والرجال والأطفال الذين عانوا من العنف وعدم الاستقرار لفترات طويلة. وتهنئ كينيا مجلس الأمن على تجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها 12 شهراً. كما نتوجه بشكر خاص إلى المشاركين في القيام بالصياغة، الولايات المتحدة وإكوادور، اللذين تكللت جهودهما الدؤوبة وعمليتهما التشاورية بالتوصل إلى قرار سيتيح للبعثة الاستفادة من التقدم الذي أُحرز حتى الآن.

قبل عشرة أيام زار رئيس كينيا، فخامة السيد ويليام روتو، بورت أو برنس، حيث شاهد الحالة على الأرض مباشرة. واغتنم الفرصة للتواصل مع القيادة السياسية الهايتية وتفاعل مع أفراد البعثة. وغادر الرئيس هايتي بأمل وتفاؤل متجددين؛ أولاً، بسبب تصميم الشعب الهايتي على التغلب على الأزمات المتشابكة، وثانياً بسبب النجاحات الملحوظة التي سجلتها الوحدات الأولى من أفراد البعثة التي تعمل بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية في تأمين البنية التحتية الاستراتيجية، بما في ذلك المطار والمستشفى الوطني وتقاطعات الطرق الرئيسية وحتى أكاديمية الشرطة.

ومع تجديد الولاية، تستعد البعثة لتهيئة الظروف الملائمة للسلطات الهايتية لتأمين البلد والشروع في إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب على البعثة أن تنجز سريعاً نشرها الكامل المتوخى لـ 500 2 فرد، بزيادة عن العدد الحالي البالغ 410 أفراد. ولكن يتطلب نشر البعثة وعملياتها المستدامة موارد كبيرة. ويعرب وفد بلدي عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء التي قدمت

تبرعات سخية بالأموال أو المعدات أو الدعم اللوجستي، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تتضامن مع هايتي بتقديم التبرعات للبعثة للتعجيل بنشرها بصورة كاملة وتنفيذ ولايتها.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ امتنان كينيا للقيادة السياسية الهايتية على دعمها الذي لولاه لما حققت البعثة الكثير. كما يجب علي أن أشدد على أنه على الرغم من أن البعثة تدخل حاسم ومبتكر، فإنها ليست سوى جزء من الحل. ولن يتحقق استقرار هايتي إلا من خلال نهج متعدد الجوانب يعالج الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجهها.

أخيراً، أؤكد مجدداً تضامن كينيا الثابت مع إخوتنا وأخواتنا الهايتيين. وسنواصل العمل معهم لاستعادة الأمن من أجل تحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي.

رفعت الجلسة الساعة 10/50.